قضايا

ست صور فوتوغرافية ومواد فيلمية، يظهر فيها المفتي أمين الحسيني وبعض رفقته، ودبلوماسيون آخرون، مع أركان النظام النازي بصحبة قيادات من الرايخ، في زيارة ميدانية لمعسكرات الاعتقال في مدينة تريبين. ماذا نقرأ من هذه الصور؟ هل تشكل «بينة» ضد الحسيني؟ ما كانت دوافعه؟ كيف يمكن قراءتها معرفيا؟ هنا قراءة فيما تثيره هذه الصور من أسئلة كثيرة تبدأ من الوثيقة/ الصورة ولا تنتهي عند التاريخ

الحاج أمين الحسيني والنازيون مجدداً

البيّنة في التاريخ

عبدالله البياري

أمين الحسيني بصحبة قيادات من الرايخ، في زيارة ميدانية لمعسكرات الاعتقال في مدينة تريبين الألمانية في 1942 (Getty)

أعلنت دار مزادات كيديم للتحف والأثريات في القدس، في العام 2017، عن ست صور فوتوغرافية ومواد فيلمية، يظهر فيها المفتي أمين الحسيني وبعض رفقته، ودبلوماسيون آخرون، مع أركان النظام النازي. يظهر المفتي في إحدى تلك الصور بصحبة قيادات من الرايخ، في زيارة ميدانية لمعسكرات الاعتقال في مدينة تريبين Trebbin الألمانية في العام 1942. وفي أخرى، يظهر سائرًا ضمن وفد يتقدّمهم مارتن فرانز لوثر، وزير خارجية ألمانيا النازية، وفريتز غروبا سفير ألمانيا النازية في العراق والسعودية، والذي ارتبط اسمه بعمليات الفرهود ضد يهود العراق. وفي ثالثةٍ، يظهر في حوار مع غروبا ومعهما عثمان كمال حداد (كما تعرّفه الصورة). وفي مادة فيلمية يظهر الحسيني مؤدّيًا التحية النازية، في حضرة قادة الرايخ.

ما يثير التساؤل هو الموقف من تلك المواد الأرشيفية باعتبارها «بيانات» معبّرة عن «واقع» تاريخيٍّ ما، ولعل هذه السطور تحاول تفكيك تلك العلاقة، غير المفهومة ضمنًا، فبمجرد أن تقع تلك الصورة بين يدي مؤرشف في مشروع أرشفة ما، وتحديدًا مشروع فلسطيني، يبدأ استشكال العلاقة بين ذاك «الواقع» المدّعى وإشكاليات واقع «تلقي» ذلك الفلسطيني الوثيقة/الصورة البيانات، من حيث تحليلها والتمييز بين البيانات والواقع. وأخيرًا موقع تلك «البيّنة» أو «البيان» من الخطاب، وهو ما يحدث في معنى بيّنة وبيان، بدايةً، أي أنها بمجرّد وقوعها في مدى التلقي ثم البحث أصبحت بنية خطابية، وهو ما يُعمق من إشكالية الواقع المعبر عنه في تلك المادة/الصورة، فالتعامل مع بيانات تلك البينة/الصورة، يبدأ فلسطينيًا من موقع الدفاع عن الرابط التاريخي المدّعى بين أفراد الصورة، وبالتالي مساءلة المخيال الفلسطيني الفلسطيني عن ذاته.

تظهر تلك الصورة أول ما تظهر باعتبارها «بيّنة»، والبيّنة في اللغة هي الحجّة الواضحة، البرهان، الدليل، وكما نقول «البَيِّنَةُ عَلَى مَن ادَّعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ [حديث]- «قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ» . والبيّنة أيضًا شهادة، أو كل ما يثبت الحق ويُفصل به بين الخصوم. والبيّنة ظرفيّة هي دليل متعلّق بملابسات عديدة قد يستدلّ منها القاضي أو هيئة المحلّفين على حقيقة الواقعة التي هي موضع الجدل.

لكن البيّنة ليست بيانًا، فلا بنية خطابية لها، أو هكذا يُفترض أن تكون، فالبنية الخطابية تبنى على البيّنة لا تنبثق منها. بمعنى آخر، يمكن القول إن ثمة ارتباطاً بين الحسيني والنظام النازي، تلك هي البيّنة التي تظهر من ذلك الواقع التاريخي، لكن السؤال الأهم: ما هو واقع ذلك الواقع التاريخي؟ وهل يمكننا الولوج إليه من خلال تلك الصورة، باعتبارها بيّنةً وبيانًا، معًا؟ علينا أن نتذكّر دومًا أن الواقع التاريخي قيد البحث هو نسقٌ مغلقٌ في ذاته، لا يمكننا الولوج إليه ببساطة الإدعاء أن تلك الصور هي بينة تحسم الجدل (ادّعاء للباحث إسماعيل الناشف)، وإلا تحوّلت الدراسة التاريخية إلى «بحث جنائي عن الأدلة» (مقولة للباحث عصام نصار)، يرنو إلى المطابقة بين البينة وواقعها التاريخي، باعتبارها الإجابة الأحادية عنه (وليس له). يقول لويس جوتشلك: «إنّ معظم التاريخ المحفوظ هو الجزء الباقي من الجزء المسجّل عن ذلك الجزء المُتذكر من الجزء الملاحظ من ذلك الكل.. التاريخ الذي انقضى ليس هو الذي حدث (التاريخ الواقع)، وإنما هو السجلات الباقية لما حدث (التاريخ المسجّل)». .. ولكي لا تصبح الأرشفة والتأريخ «بحثًا جنائيًا» مقصورًا على تقانة توثيق البيانات، باعتبارها بيّنات واقعية تاريخيًا (لعل ثمّة تحليلاً آخر للعلاقة بين الواقع والصورة الفوتوغرافية أنثروبولوجيًا، ليس هذا مكانه، وإن استرشدت هذه المادة به في بعض المواضع) بما يقتصر على الأبعاد الزمانية والمادية لها، فلعل الأجدر بنا أولًا محاولة تفكيك مصطلحات مهيمنة، وتحديدًا «التاريخ العالمي» كما سماها هيغل، وتحولات هذا المصطلح من كونه توصيفًا إلى أن بات مفهومًا منطلقًا من مركزية التنوير والحداثة التي وظفت الفلسفة، بكل قواها التجريدية، إلى الحد الذي أصبحت تتمثل (الفلسفة) شتى النشاطات والأيديولوجيات المقترنة بالاستعمار، وترتبها تحت صنف «العقل»؛ حتى بات «التاريخ العالمي» سيرورة زمنية لـ«العقل في التاريخ». ولنتخيّل إحدى محاولات تفكيك صورة المفتي تلك في معسكرات الاعتقال النازية وتحليلها، ستوصم بتهمٍ كثيرةٍ مضادّة لـ«الإنسانية» والحرية وغيرها من مقولات العقل الحديث.

يرى المفكر الماركسي، أنطونيو غرامشي، أن الغلبة لا تقوم على القوة والقسر وحدهما (أي لا تقوم على السيطرة فحسب)، بل تقوم أيضًا على القبول الذي تُحدثه ثقافة الطبقة الحاكمة في أذهان الناس (وهو ما يدعوه الهيمنة). الأمر ذاته يحدث في الحالة العربية عمومًا (لعل مجهودات النظام المصري الحالي على الإنترنت لإبدال الوثائق البصرية لقتل الجيش وقوات الأمن للمتظاهرين والمتظاهرات في ثورة 2011 وبعدها، ورميها في الغياب من الذاكرة البصرية المصرية، وإبدالها بمواد فوتوغرافية وفيلمية وسينمائية عن الجيش وأجهزة الدولة الأمنية، لعله خير دليل) والفلسطينية خصوصًا. يمكننا حينها فهم أهمية تلك الوثائق والمواد البصرية، من حيث إنها بؤرة خطابية تفكك، ولعل تلك المواد الأرشيفية تمثل بؤرة خطابية للتعامل مع الحدث ككل.

هنا لنا أن نستعير من مناهج النقد الأدبي مصطلح «التبئير» الذي قدّمه جيرار جينيت بديلا لمصطلحات سردية مختلفة، منها، «المنظور» و«وجهة النظر» و«الرؤية» و«الحقل». ومعناه أن الوقائع والأحداث، وحتى الشخصيات، لا تقدم لنا نفسها في «ذاتها» وبصورة مباشرة، بل من منظور شخصية معينة أو أكثر، أي أن الشخصية «البؤرية» التي يمر من خلالها «الحدث» ليست ذاتًا مفردة فحسب، بل قد تكون ذاتًا جماعية. يمكننا القول إن مشهد الحاج أمين الحسيني مع النازيين، أو تلك الصورة الفوتوغرافية هي بؤرة مهمة في ذاتها، وتخضع لعديد من عمليات الاستلاب الخطابي المركّبة، فالخطاب الإسرائيلي يموضع الفلسطيني فيها، أي الحسيني، باعتباره ذاتًا فردية لها منصبها الديني (المفتي). وبالتالي هي ذات خطابية تنسحب حدودها على المتخيّل الديني، وهي في الوقت نفسه، ذات جماعية، لأنها ببساطة فلسطينية، كبقية الفلسطينيين.

في مواجهة تلك الطبقات المتراكبة، لنا أن نتساءل: أين هي حدود المنصب الفردي الذاتي للحسيني ها هنا، وهل هو في مخيالنا الفلسطيني قائد وطني أم ديني (بخلاف ما كان يرى هو نفسه)؟ وأين هي جماعيته الفلسطينية كذات؟ إذا وضعنا أنفسنا موقع الحسيني في هذه الصورة، وبتفعيل فكرة «البؤرة»، التي استعرناها من مناهج النقد الأدبي، هل لنا أن نرى ما لا يراه من ينظر إلى تلك الصورة ضمن مجموعة كيديم؟

حسنًا، لفهم هذا السؤال، علينا أن ندرك حجم السياق الكامل لهذا الحدث، أي ضمن أي فضاء عملياتي يقع. «المفتي كان ميكافيليًا لا ساذجًا»، فهو كان على علم باتفاقية الهاعابارا بين الحركة الصهيونية وألمانيا النازية، منذ أكتوبر/ تشرين الأول 1933، حتى أن منبر تياره السياسي، صحيفة الجامعة الإسلامية، كان قد شجبه سافرًا في العاشر من أكتوبر/ تشرين الأول: «يؤخذ من أخبار البريد الأخيرة أنه تم الاتفاق بين الجمعية الصهيونية والحكومة الألمانية على تنظيم هجرة يهود ألمانيا الذين يريدون المهاجرة إلى فلسطين. وكان هذا الاتفاق سببًا لتفكك عرى الحملة التي أثارها اليهود في العالم ضد ألمانيا، لأن اليهود الصهيونيين أصبحوا يرون أن المصلحة تقضي عليهم بالصمت، وبتشجيع الصادرات الألمانية إلى فلسطين بدلًا من مقاطعتها، بعدما عقدوا ذلك الاتفاق مع الحكومة الألمانية، ونالوا به تساهلًا كبيرًا». إلى جانب ذلك، ثمة تنافر أيديولوجي بين الجامعة الإسلامية والاشتراكية القومية «النازية»، ما الذي دفع بالحسيني (الميكافيلي) إلى هذا الموقع؟ (تجدر الإشارة إلى ما قاله القنصل الألماني العام في القدس، هاينريش فولف، المناصر للحركة الصهيونية، إن غباء القادة الفلسطينيين هو تفسير خطوةٍ كهذه).

لعل منطلق الحسيني في اصطفافه هذا حداثي، لا يخلو من ميكافيلية وبراغماتية ما، فهو يريد ضرب السلطة البريطانية الدولانية، بسلطة ألمانية دولانية. حجّته «عدو عدوي صديقي»، وأن الإنكليز هم الداعم الأول للحركة الصهيونية وجهودها. ولنا أن نتوقف شذرًا عند بعض المحطات: رفضت الحركة الوطنية الفلسطينية «الكتاب الأبيض» البريطاني الصادر في 17 مايو/ أيار 1939، بعد موافقة «مريحة» في البرلمان البريطاني، وهو الذي استبعد تقسيم فلسطين، وقيّد الهجرة اليهودية إليها، وهو ما رفضته أيضًا الحركة الصهيونية. تبين بيان نويهض الحوت أن «معظم أعضاء اللجنة العربية العليا قد وافقوا على الكتاب الأبيض، بعد أن بحثوه بحثًا دقيقًا في اجتماع خاص في قرنايل (مقر المفتي في لبنان)، إلا أن المفتي رفضه بسبب الغموض في عدد من بنوده». وتستشهد بعميد حزب الاستقلال، عوني عبد الهادي، في مذكّراته حين أشار إلى قبول الكتاب، حيث إن «من المستحيل على الحكومة البريطانية أن تذهب مع العرب إلى أبعد مما ذهبت إليه، وأن مهمة السياسي أن يعرف ما هو ممكن وما هو غير ممكن»، بينما يقول أكرم زعيتر من منفاه في بغداد، إن الكتاب الأبيض: «أهم نتائج ثورتنا العظيمة التي امتدّت ثلاث سنوات»، أي أننا لا يمكننا تفسير العلاقة مع الإنكليز باعتبار أنهم سبب نشوء دولة الاحتلال، وأن بنية الخطاب التاريخي في الحالة الفلسطينية ليست بهذه الخطّية، وأن مقاربة مركبة أكثر، متداخلة التخصصات، أقدر على تفسير المشهد.

لعل شبكة العلاقات الحداثية الدولانية تلك لا يمكنها أن تفسّر الوجود الفلسطيني ومواجهاته كما ظن الحسيني، وعلى أساسه اختار اصطفافاته. وهو أن «تموضع فلسطين في الحداثة الغربية يثير تساؤلاتٍ عدة حول بنية الحداثة نفسها»، وهو ما نراه جليًا في «فشل» بنية «الدولة» الفلسطينية، وتحوّلها هي بذاتها إلى مشكلةٍ في وجه تحرّر الفلسطيني، لكن الوجود الفلسطيني يظلّ أكثر تعقيدًا من إجابة الدولة عليه.

بالعودة إلى موقع الحسيني، ما حجم ما يمكن أن تصوّره تلك العلاقة بين الحسيني والنازية من الحياة اليومية الفلسطينية، الآن وحينئذ؟ وهنا يتداخل تخصص الأنثروبولوجي مع الاجتماعي والتاريخي. بتفصيل آخر، وبالعودة إلى الإشارة أعلاه إلى غرامشي، ما حجم البنية الفكرية والثقافية التي ركّبت بالفكر النازي العنصري في السياق الفلسطيني، وجهزت لها أرضية داعمة لهذا الاصطفاف، كشكل من أشكال المواجهة القسرية مع بنية الهيمنة الإنكليزية والصهيونية.

لعل موضعة «إسرائيل» كبنية في الخطاب الحقوقي في جسد الحداثة الغربية، لتخلّص تلك الأخيرة نفسها من دَينها الكولونيالي والامبريالي والعسكري (الهولوكوست)، حمّلت التاريخ العالمي لها بفوقية أخلاقية متجاوزة وإقصائية. وجعل ذلك من «التاريخ العالمي»، الذي تقدّم إسرائيل نفسها جزءا أساسيا منه، «تبريرًا لطرائق الله، وخطة العناية الإلهية، ومنتهى الفكر الإنساني. فوفقًا لهيغل الذي اقترح تلك الفلسفة للتاريخ: «ما ندعوه الله هو خير، لا باعتباره فكرة عامة فحسب، بل بوصفه قوة فاعلة أيضًا». أمّا الدولة، تلك الحلقة الأساسية في هذا الربط، وهي الفاعلية اللازمة التي تعزّز مثل هذه الخطة بمنطقها الحداثي بوصفها «التجلي الملموس» لـ«الكل الأخلاقي»، فتبرز كي تشكّل «الحياة الأخلاقية» ذاتها.

يتسلق ذلك الأساس الأخلاقي ظهر الفلسفة، التي تثبت أنها ابنة عصر الإمبريالية بحق، وأنها مجال مواجهة بالنقد والتفكيك، كما المقاومة. فلا ينبغي أن يُشعرنا نقد ذلك التاريخ العالمي بأي ندم، أو تغاض تجاه «أفعال تاريخية عالمية». يقترح علينا المؤرخ الهندي، رانا جيت غُها «مواجهة أخلاق التاريخ العالمي الرفيعة، المصادق عليها فلسفيًا، وذلك من خلال طرح الأسئلة العسيرة حول أخلاق المستعمِرين الذين يزعمون أنهم المؤرخون الموثوقون للبلدان والشعوب التي وضعوها هم أنفسهم تحت النير الاستعماري». تفكيك تلك الوثيقة الفوتوغرافية للحسيني، باستخدام مقاربات متداخلة الحقول، هو تفكيك لخطاب التاريخ العالمي الاستعماري، لا على مستوى المواجهة العسكرية فقط، لكن على مستوى شاعرية الخطاب التاريخي، وفلسفته، فلطالما كان «الجندي» و«الشاعر» و«الفيلسوف» شخصيات مركزية في الميثولوجيات الصهيونية. صورة الحسيني مع النازيين ليست بينة على الفلسطيني/ة، ولا هي بيان له، والفلسطيني/ة ليس متهمًا فيها، إلا إذا فقد القدرة على المواجهة بالنقد والتفلسف. صحيحٌ أن تلك الوثائق الفوتوغرافية والفيلمية كشفت رابطًا بين الحسيني والنازية. وصحيحٌ أنها وثيقة تاريخية وجبت أرشفتها فلسطينيًا، والأرشفة والتوثيق هي ممارسات حضور وإثبات، إلا أن تخزين الغياب وتوليده من أهم مميزات الحداثة، وثمة غائب في تلك الوثائق. غائب لولا الصراعات التي خاضها من لم يسمح لهم بركوب قاطرة التقدّم والتطور الحداثية، وهي الدولة، القاطرة الإلهية، التي يديرها ويركبها من اصطفاهم الخالق الحداثي، حين تنازل لهم عن شعلة المعرفة والفلسفة، غائب هو الفلسطيني/ة حين ينتزع لنفسه الحق في التاريخ والمعنى والخيال، وعلينا أن نستنطقه.

(كاتب فلسطيني)

> يمكن القول إن ثمة ارتباطاً بين الحسيني والنظام النازي. لكن السؤال الأهم: ما هو واقع ذلك الواقع التاريخي؟
>
> لعل منطلق الحسيني في اصطفافه مع النازيين لا يخلو من ميكافيلية وبراغماتية

عمليات الاستلاب الخطابي

مشهد الحاج أمين الحسيني مع النازيين بؤرة مهمة في ذاتها، وتخضع لعديد من عمليات الاستلاب الخطابي المركبة، فالخطاب الإسرائيلي يموضع الفلسطيني فيها، باعتباره ذاتا فردية لها منصبها الديني. وبالتالي هي ذات خطابية تنسحب حدودها على المتخيّل الديني، وهي في الوقت نفسه، ذات جماعية، لأنها ببساطة فلسطينية. هنا نتساءل: أين هي حدود المنصب الفردي الذاتي للحسيني؟ وهل هو في مخيالنا الفلسطيني قائد وطني أم ديني (بخلاف ما كان يرى نفسه)؟ وأين هي جماعيته الفلسطينية كذات؟